تمظهرات النَّظريّة السُّوسيولسانيّة
بين
تجاذبات المقتضى وعقديّة الانتماء

أ.م.د. نعمة دهش فرحان الطائيّ
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانيّة

الملخص:

حين أصبح السوسيولسانيات محط اهتمام اللسانيين والاجتماعيين على حدٍّ سواء، بوصفها أرضيةَ صالحةَ للزرع والحرث والحصاد، برزت الحاجة إلى وضع نظرية سوسيولسانية كبرى، تُعنى باتجاهات البحث (اللغويّ – الاجتماعيّ)، وتكون بمنزلة حلقة الوصل بين النظرية اللسانية والنظرية الاجتماعية، تعالج القضايا والظواهر والمشكلات التي أهملتها النظريتان، ولم تستطع أيٌّ منهما مقارباتها، فنتج عن ذلك محاولات متعددة، تمثلت قي اتجاهين، **أحدهما:** عُنِيَ بفهم المظاهر الاجتماعية للغة، **والأخر:** عُنِيَ بفهم المظاهر اللغوية للمجتمع، فظهر من نتاجات الفريقين مصطلحا: (الميكرو والماكرو – سوسيولسانيات)، وهي مراكز للجاذبية (Centers of Gravity) بين مجالات الدرس السوسيولسانيّ البدائيّ، نتج عنهما ظواهر سوسيولسانية متعددة، ازدادت تعقيدًا مع تعقد المجتمعات والانتماءات، وشكّلت فيما بعد عقبة المفارقة في وضع نظرية سوسيولسانية شاملة كبرى، تتسم بالثبات والاستقرار، تبعًا للتجاذبات، والمقتضيات، والخلط، وعدم الوضوح تُجاه تلك الظواهر.

ومن ابرز تلك الظواهر ظاهرتا: (التّغيّر اللغويّ) و(التّنوّع اللغويّ) اللتان اختلط مفهوماهما على كثيرٍ من السوسيولسانيين، فجعلوا إشكالية التجريب سببًا في غياب النظرية السوسيولسانية المرتقبة، وغفلوا عن فهم تلك الظواهر حق فهمها، وأنَّها السبب الرئيس والأكثر تأثيرًا فيما صبُّوا إليه وتأملوه، وتبعًا لذلك الختلط اختلفت الرؤى، وتنوعت النظرات؛ ممّا تطلب البحث فيهما، والتفريق بينهما، ومقاربة قضاياهما بنحوٍ واضح وجلي.

نحو نظرية سوسيولسانية كبرى:

منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين أخذت الدراسات اللغوية تندمج مع المجتمع بعلاقات تفاعلية متداخلة، لتشكل مجالًا بحثيًا جديدًا يعرف بـ(السوسيولسانيات)، وذلك حين سجلت (هافر س. كوري – Haver C.Currie) صيغة مقال أولى عام١٩٤٩م، عنوانه: (إسقاط

السوسيولسانيات: علاقة الكلام بالوضع الاجتماعيّ)، ونشرته في عام ١٩٥٢م، ثم أعيد طبعه؛ لأهميته عام ١٩٧١م، وفي هذا الوقت أخذ المصطلح استقراره من أولياته حتى تأسيسه، وقد تخلل هذه السنوات العشرين ندوات متعددة، عُنِتْ بهذا الشأن، ولاسيما في عقد الستينيات الذي ظهرت فيه انطولوجيات المقالات والبحوث التي تناولت التنظيم الاجتماعيّ للسلوك اللغويّ([1])، ذلك لا يعني أنَّ هذا الاتجاه من الدرس كان غير معروف من قبل، ولا أنَّ ملامح بحثه لم تكن مطروقة قبل مرحلة الستينيَّات، إذ إنَّ عددًا من تلك الملامح تمَّت معالجتها في إطار علم اللغة العامِّ؛ لأنَّ كثيرًا من آليَّاته التي جعلها أساسًا في منطلقاته قد كانت محلَّ نظر البنيويِّين واهتماماتهم، وما حدث في مدَّة الستينيَّات ومطلع السبعينيَّات كان تجميعًا لنقاطه ومسائله؛ لأنَّ تلك الحقبة امتازت بالاهتمام الفائق في التخصُّصات الدقيقة في كيانات مستقلَّة نسبيًّا([2])، إذ كان ثمَّةَ ميلٌ مرتهنٌ في اتجاه ربط الحقائق اللغويَّة بالظواهر الاجتماعيَّة يعود إلى ممارسة (فرديناند دي سوسير) وهيمنته المؤثِّرة في أجواء الدرس اللغويِّ، من خلال محاضراته التي ألقاها في باريس(١٨٨١-١٨٨٩م)، والتي تركت أثرها في أذهان الدارسين الفرنسيِّين على أعتاب القرن العشرين من أمثال: (الفرنسيّ رونجا- Ronjat ١٩١٣م)، و(اليوغسلافيّ- بافلوفيكس- Pavlovic١٩٢٠م)، الذين ضمَّا الظواهر المعقَّدة الخاصَّة بالازدواجيَّة اللغويَّة إلى دراسة هكذا قضايا([3]).

وفي الوقت الذي كان (دي سوسير) منهمكًا في وضع اللبنات الأولى لصرح البنيويَّة، كان اللسانيّ الفرنسيُّ (أنطوان ميلي- Antoine Meillet) يركِّز في الصلة الموجودة بين اللغة والمجتمع، على الرغم من تخصُّصه في الدراسات (الهنديَّة – الأوربيَّة) المقارنة، فقد كان في أكثر بحوثه التي أخرجها متأثِّرًا – كنظيره دي سوسير- بنظريَّات عالم الاجتماع الفرنسيِّ (دوركايم)([4])، حيث بيَّن أنطوان ميلي في مقال له، نُشِر بعنوان (كيف تغيِّر الكلمات معانيها؟)، أسهم فيها باستنباط نظريَّة اجتماعيَّة في دراسة اللغة، يمكن إجمال أفكارها بما يأتي:

١- اللغة ليست ظاهرة بسيطة، وإنَّما هي مركَّبة من تداخل أساليب الطبقات الاجتماعيَّة في بيئة معيَّنة(كلغة التجَّار، والصنَّاع، والشارع، والمكتب، وسواها).

٢- التغيُّر الدلاليُّ للكلمات نتيجة (الاقتراض الاجتماعيِّ- EmpruntsSociaux) الذي يحدث بين الطبقات الاجتماعيَّة، ممَّا يُكسب الكلمات ظلالًا جديدة، ومنشأ التطوُّر الدلاليِّ من تطبيق قاعدتين متجادلتين: (التعميم والتخصيص).

٣- عمليَّة التشكيل اللغويِّ لا تتأثَّر بالمحيط الاجتماعيِّ حسب، بل تتأثر بالتقدم الحضاريِّ العامِّ للأمم، ولاسيما بالنشاط الاقتصاديِّ والتقنيِّ.

ولكنْ لم تجد نظريته التي طرحها أدنى اهتمام من علماء اللسانيَّات على الرغم من أهمِّيَّتها، حتَّى ظهور علماء اللسانيَّات الماركسيِّين(٥)، إذ تكشف لنا الحقبة الماركسيَّة التي ابتدأ نفوذها مع الثورة الروسيَّة ١٩١٧م عن مدى الأثر السياسيِّ في واقع الدراسات اللغويَّة في ظلِّ الاتِّحاد السوفيتيِّ، لمَّا لقي كتاب دي سوسير(دروس في علم اللغة العامِّ) من ترحيبٍ ينسجم مع روح الشكلانيَّة Formalism الماركسيَّة فيما يتَّصل بالجانب الاجتماعيِّ من طبيعة اللغة، الذي كان قد قرَّرهُ (دي سوسير) على نحو أنَّ الجماعة تعمل على تماسك النسق اللغويِّ بشدَّة إلى درجة لا تُمكِّن الفرد من تغيير نظام اللغة إلَّا بفرديَّة ترد في الكلام، لو قبلتها الجماعة فإنَّ النسق ينتقل إلى آخر جديد، وهو ما أدركه في القرن العشرين باختين ومن معه من أعضاء دائرته المثقَّفة التي قادها.

وهنا يمكن إجمال أفكار كلٍّ من(فولشينوف، ودوسوسير) في دراسة الطابعين الاجتماعيِّ والسياسيِّ في اللغة بفرقين أساسيين، هما(٦):

١- ترتكز صيغة (دي سوسير) على مفهوم ربط الناس بنحوٍ متماسك، في حين يعمل(فولشينوف) على فصل بعضهم عن بعض(صراع الطبقات) وهو ما ينسجم مع المفهوم الذي يتبنَّاه اليوم علم اللغة الاجتماعيِّ.

٢- يتبنَّى (فولشينوف) بقسوة شديدة حجَّة أنَّ اللغة أيديولوجيَّة سياسيَّة من القمة إلى القاعدة، في حين أنَّ(دوسوسير) لا يرى وجود فرصة لدى أيِّ متكلم لإظهار سلطته على متكلِّم آخر بحجَّة أنَّ اللغة لا تملك بعدًا فرديًّا. ومع ذلك فإنَّ أفكار(فولشينوف) لم يكتب لها النجاح إلَّا بعد أربعين سنة(٧).

وفي المدَّة الممتدَّة ما بين (١٩٢٠-١٩٥٠م) أخذ البحث الماركسيُّ بالتطوُّر، إذ تمركزت أبحاث اللسانيِّين الماركسيِّين على دراسات (نيكولاي مار- Nikolai Marr) (١٨٦٥-١٩٣٤م) التي أبرزت أثر الطبقات الاجتماعيَّة في اللغة، ولأهمِّيَّة أبحاثه المتعلِّقة بالمناطق القوقازيَّة وغيرها، فقد أسفرت تلك الأبحاث عن ظهور عدَّة نظريَّات صارت تسمَّى بـ(النظريَّات الماريَّة) أو (مدرسة مار) يمكن إجمال أفكارها بما يأتي(٨):

١- اعتقاد(مار) أنَّ كلَّ أنماط اللغات قد نشأت من لغة واحدة أساسيَّة تسمَّى نظريَّة: (وحدة الأصل - Monogenesis theory).

٢- مفهوم وحدة الأصل أدَّى إلى ظهور نظريَّته (المرحليَّة- Stadialism) أي إنَّ اللغات تتطوَّر بفضل التحوُّل المرحليِّ.

٣- هناك نسق تراتبيٌّ هرميٌّ واضح بين اللغات يُظهر التطوُّر الحاصل لبعض اللغات دون الأخرى عبر تلك السلسلة الهرميَّة، يمكن ملاحظته بوضوح من خلال الفروق النمطيَّة - Typological في البنى اللغويَّة.

٤- إنَّ اللغة صرح اجتماعيٌّ واقتصاديٌّ تتطوَّر بنيتها بفعل الصراع الطبقيِّ.

٥- استخفافه بالنحو التقليديِّ (اللغة الأصل) هو رأي لا يستحقُّ النظر، وهو ما تسبَّب بانهيار النحو التقليديِّ المقارن وتاريخ اللغة في مرحلة السيادة الماريَّة.

٦- معارضته لوجود اللغات القوميَّة، وإنَّما الموجود هو أنماط لغة الطبقات الاجتماعيَّة.

٧- اللغة تنشأ من عمليَّة التمازج بين لغتين متعايشتين تنتصر فيهما لغة الرازحين على لغة المستغلِّين طبقًا لقوانين التطوُّر الاجتماعيِّ.

لكنَّ أفكاره قد صاحبها جدلٌ طويلٌ من الماركسيِّين أنفسهم، ولاسيَّما فيما له علاقة بمفهوم (وحدة الأصل) التي تتعارض مع الفكر الماركسيِّ وإن قُبِلتْ بعضٌ من تلك الأفكار داخل الاتحاد السوفيتيِّ، أمَّا خارجه فقد رُفِضَتْ (نظريَّة مار) بالكامل بوصفها نظريَّة غير علميَّة لا تتَّفق مع الحقائق العلميَّة المدعومة بالوثائق والأدِّلة بحسب البنيويِّين(٩).

وعلى الرغم من تلك الجهود السوسيولسانيَّة المذكورة آنفًا إلَّا أنَّ الخطوة الحاسمة من الناحية النظريَّة والمنهجيَّة باتِّجاه نشأة علم السوسيولسانيات جاءت من الولايات المتَّحدة على يد(وليام لابوف - المولود ١٩٢٩م) من خلال أبحاثه الميدانيَّة التي وضع لها أسسًا وقواعدَ، تضبط حيزًا جغرافيًّا محدَّدًا، يقوم بتحليل المتغيِّرات الصوتيَّة والاجتماعيَّة، كما حصل ذلك في دراسته لجزر (مترتياس)، وأخرى أجراها على سكَّان مدينة (نيويورك)، متناولًا فيها نطق حرف (الراء)، وكيف كان للعوامل الاجتماعيَّة من أثر في كيفيَّة نطقه، فضلًا عن الملفوظ عند السود الأمريكيِّين، والملفت للنظر أنَّ (لابلوف) بدأ حياته العلميَّة بالبنيويَّة، ثمَّ تدرَّج إلى التوليديَّة، وكانت منها انطلاقته نحو اللسانيَّات الاجتماعيَّة، حين قرر إدخال العوامل الاجتماعية في تحليل اللغة(١٠).

وهكذا أصبحت السوسيولسانيات فرعًا مهمًا معترفًا به اللسانيات التطبيقية، له مجالاته الدراسية وندواته وكتبه ومقالات التأسيسية الخاصة به، فأصبح الدرس السوسيولسانيّ يُعنى بالدرجة الأساس بالترابطات بين اللغة ومستعمليها من جهة، وبين اللغة والبينة الاجتماعية من جهة أخرى، وبهذا يختلف عن في جوهر موضوعاته عن اللسانيات النظرية (المستقلة) من جهة، وعن اللسانيات النفسية والإدراكية التي تعنى تباعًا بالعقل البشريّ، وباكتساب الفرد للغة الأم، واستعماله

له، وبالجهاز البيولوجيّ لتخزين اللغة ومعالجتها من جهة أخرى([١١])، يحاول فيه الباحث السوسيولسانيّ إقامة روابط سببية بين اللغة والمجتمع، يوصف من خلالها الاستعمال اللغويّ، بوصفه (ظاهرة اجتماعية)، تسهم بنحوٍ وبآخر في جعل الجماعة ممكنة، في الوقت الذي تشكل تلك الجماعات لغاتها عبر استعمالها([١٢]).

ولما أصبحت السوسيولسانيات محط اهتمام اللسانيين والاجتماعيين، بوصفها أرضية صالحة للزرع والحرث والحصاد، فقد حاول بعضهم فهم المظاهر الاجتماعية للغة، في حين ذهب البعض الأخر إلى الاهتمام بالمظاهر اللغوية للمجتمع، فظهرت من نتاجات الفريقين ما يسمى بـ(الميكرو والماكرو– سوسيولسانيات) وهي مراكز للجاذبية (Centers of Gravity) بين مجالات الدرس السوسيولسانيّ بمعناه الضيق (القديم)([١٣]) ومجالات البحث في سوسيولوجيا اللغة.

فإنَّ (الميكرو والماكرو) يمثلان وجهين لعملة واحدة، تتضمن تلك العملة اتجاهات وبرامج بحث مختلفة، تظهر الميكرو قضايا، يشتغل بها اللسانيون علماء اللهجات، وكلٌّ من يُعنى بمجالات محورها اللغة، في حين تُظهر الماكرو قضايا غالبًا ما يشتغل بها علماء الاجتماع الانثربولوجيون وعلماء النفس الاجتماعيون، حين يستعملون الوقائع اللغويَّة والخطابيَّة وسائل تعريفيَّة مفضَّلة للكشف عن الوقائع الاجتماعيَّة ومكامنها، وهذا يعني أنَّ الدراسة الاجتماعية للسان البشريّ معنية أكثر من غيرها بوصف العلاقة القائمة بين النظامين اللغويّ والاجتماعيّ، وذلك حين " تنشغل (الميكرو– سوسيولسانيات) بكيفية تأثير البنية الاجتماعية في الطريقة التي يتكلم بها الناس، وكيف تتعالق تنوعات اللغة ونماذج الاستعمال بالخصائص الاجتماعية، مثل: (الطبقة والجنس والسن). وتدرس الماكرو – سوسيولسانيات من جهة أخرى ما تفعله المجتمعات بلغاتها، أي المواقف والارتباطات التي تعلل التوزيع الوظيفيّ لأشكال الخطاب في المجتمع، والتحول اللغويّ، والصيانة اللغوية، والاستبدال اللغويّ، وكذلك تحديد وتفاعل([١٤]) العشائر اللغوية"([١٥]). وقد صنَّف هاليداي تلك المواقف والارتباطات على نحو مجالات يُعنى بها السوسيولسانيون، وهي([١٦]):

١. ظواهر التنوُّع اللغويِّ التي تتمثَّل بالازدواجيَّة اللغويَّة، والتعدُّد اللغويّ، والتفرُّع اللغويّ، والتداخل اللغويّ... وغيرها.
٢. دراسة العوامل الاجتماعيَّة في التغيُّر الصوتيِّ والنحويِّ.
٣. التنشئة اللغويَّة عند الطفل حتَّى اكتمال نموه عضوًا في الجماعة اللغويَّة.
٤. دراسة النصوص وتحليلها.
٥. علم اللهجات الاجتماعيَّة (المتنوِّعات غير المعياريَّة).
٦. السجلات والأنماط الكلاميَّة والشفرات.

٧. اللسان والمجتمع والتواصل الحضاريّ.
٨. التخطيط والتنمية اللغويَّة.
٩. اللسانيَّات الاجتماعيَّة والتربية.
١٠. اللسانيَّات الثقافيَّة العرفيَّة.

والجدير ذكرهُ أنَّ الميكرو تعني اليوم على وفق مصطلح المشارقة (علم اللغة الاجتماعيّ)، وتعني الماكرو (علم الاجتماع اللغويّ)، ومهما كانت التسمية فموضوعهما دراسة المجتمع في علاقته باللغة، كي يدرك دارسو المجتمع الحقائق اللغويّة التي من الممكن أن تزيد من فهمهم للمجتمع؛ لأنَّنا لا نستطيع أن نجد في خصائص المجتمع ما يميّزه أكثر من لغته، وأنَّ جميع الظواهر اللغويّة الاجتماعيّة تحدث بالضرورة تغيرًا لغويًا في لغة المجتمع، وهذا التغيّر اللغويّ هو ضرب من ضروب التغير في التقاليد والأعراف الاجتماعيّة. على أنَّ هناك من يجعل العلمين مترادفين في كلِّ شيءٍ([١٧])، ونحن نذهب إلى التفريق بينهما في درجة الاهتمام، فمصطلح الميكرو أكثر التصاقًا في تخصصنا دالاً ومدلولاً؛ لأنَّهُ العلم الذي يدرس الواقع اللغويّ في إطار المجتمع، ويرمي إلى معرفة غايات ما وراء الألفاظ والتراكيب اللغويَّة؛ بغية الكشف عن المضامين الاجتماعيَّة المتفاعلة مع تلك الأشكال، في علاقة تأثيرٍ متبادلٍ على وفقِ منهجٍ ينطلق بالأساس من اعتماده على حقيقة اجتماعيَّة اللغة، التي تفرض على الإنسان في أيِّ مكانٍ أو زمانٍ أنْ يتجانب الوحدة والعزلة، ويألف بطبعه الميل نحو مظلَّةِ الجماعة.

رأى اللسانيون البريطانيون أنَّ الأشكال اللغويَّة التي تبنَّاها البنيويُّون بمنزلة وحداتٍ في التحليل اللغويِّ قاصرةٌ عن إدراك المعاني التي يقصدها المتكلِّمون؛ نتيجة إهمالهم سياقاتها الاجتماعيِّة، وما تؤديه تلك السياقات من وظائف مهمَّة للمنطوقات في أجوائها الزمانيَّة والمكانيَّة، وما يلفُّ الكلام من ملابسات اجتماعيَّة، وفهم طبيعة مستعملي اللغة،" ما يؤدِّيه المقام للمعنى من تحديد ومناسبة ظرفيَّة، يتطلَّب من الباحث الإلمام بالمعطيات الاجتماعيَّة التي يجري الكلام فيها"([١٨])، ممّا دفعهم إلى عدم إغفال جانبها الاجتماعيِّ، وتجهوا إلى أن يدافعوا بشدّة عن ثقتهم المزدوجة بالعلوم الاجتماعية واللغوية؛ لأنَّهم يعدون ذلك السبب الرئيس لما تم تشخيصه كعجز نظريّ للسوسيولسانيات، وعدد من التوقعات بخصوص اللسانيات والعلوم الاجتماعية التي لم يتم تأييدها([١٩]).

وظهرت القطيعة المعرفية في أوج البنيوية، حين كانت اللسانيات – ولاسيما الصواتة – محسودةً على صرامتها النسقية، بل كان يُحتفى بها كنموذج يحتذى من لدن العلوم الاجتماعية([٢٠]). وفي غضون ذلك عقد علماء الاجتماع واللسانيون شراكة، وتحددت في ضوئها

العلاقة بين اللسانيات والسوسيولسانيات والعلوم الاجتماعية بنحو جذريّ، فاتخذت النظرية الاجتماعية طريقها النظريّ – النسقيّ الخاص، معيرةً في أحسن الأحوال اهتمامًا محصورًا جدًا باللغة، ومتجاهلةً عمومًا وبصفة إجمالية دور اللغة في بنا المجتمع، وفي الوقت نفسه أدى ظهور النموذج التوليديّ القوي في اللسانيات بأغلب اللسانيين إلى أن يديروا ظهورهم للمجتمع ولعلم الاجتماع، إذ شيع رأيٌ على نطاق واسع بوجود اختلاف بين اللسانيات والعوامل الاجتماعية المؤثرة في بنية اللغة، وإنَّ هذا الاختلاف يظهر على أنَّ اللسانيات لا تُعنى إلَّا ببنية اللغة، من دون الاهتمام بالسِّياقات الاجتماعيّة التي تُكتسب فيها اللغة وتستعمل، أي إنَّ اللسانيات عندهم تنحصر اهتمامها في البحث في بنيتها وخواصها التركيبيّة؛ بوصفها بناءً أو هيكلًا، أو شكلًا، أو جهازًا منعزلًا عن صاحبه أو مصدره، من غير التفات إلى السِّياق غير اللغويّ الذي يجري فيه التعامل اللغويّ الفعليّ الحادث بين الأفراد في مجتمعهم([٢١]).

ويمثّل هذا الرأي مباني المدرسة البنيويّة كلّها في علم اللغة، وهي المدرسة التي سيطرت على التفكير اللغويّ في اللسانيات في القرن الماضي، وتضم المنحى التحويليّ والمنحى التوليديّ الذي ابتدعه تشومسكي منذ عام ١٩٥٧م، ويمثّل المدارس والاتجاهات التدريسيّة للغات الأجنبية في بريطانيا وفي أوربا، التي حذت حذو بنيويّة دي سوسير في أصل معناها الدقيق([٢٢])، وبحسب هذا الرأي تكون مهمة اللسانيات هي اكتشاف قواعد أية لغة وتحديدها. وتأتي مهمة السوسيولسانيات بعد ذلك، لتبيّن علاقة هذه القواعد بالمجتمع، مثلما يحدث مثلًا عندما يكون هناك مجموعة من البدائل اللغويّة (بدائل التعبير اللغويّ) التي تستعملها المجموعات الاجتماعية المختلفة للتعبير عن شيءٍ واحدٍ، أو " كأن ينظروا فيما يقع من تنوعات لغويّة واقعة بين الأفراد أو المجموعات المختلفة في البيئة اللغويّة، للتعبير عن الفكرة الواحدة، أو ترجمة للقاعدة اللغويّة التي يفصح عنها ذلك البناء، أو الهيكل، أو اللغة في مقابل الكلام، بوصف اللغة ملكًا للجماعة كلّها، والكلام ملك للفرد المعيّن، وهو صاحبه، ومن ثم يعمل علماء الاجتماع على ربط هذه التنوعات الكلاميّة بمصادرها، وهم الأفراد من حيث طبقاتهم الاجتماعيّة والثّقافيّة والحرفيّة ... وسواها، إذ تستعمل هذه التنوعات أساسًا للكشف عن هذه الطبقات أو الفئات، وتعيّن مواقعها في المجتمع، وبيان خواصّها المميّزة لها لغويًّا واجتماعيًّا "([٢٣]).

إذًا؛ نستنتج أنَّ هذا الرأي الذي يمثّل الثنائي (دي سوسير، وتشومسكي) ومن تبعهما لا يولي الجانب الاجتماعيّ أي اهتمام، بل يركِّز جهوده في الجانب العقليّ والنفسيّ في دراسة اللغة، فبرزت قطيعة معرفية بين اللسانيين والاجتماعيين، مثّلها فلوريان كولماس بقوله:" من الواضح أنَّ مختلف المجموعات تبدي تنوعًا في خطابها، الناس في باريس يتكلمون الفرنسية، بينما أولئك الموجودون

في واشنطن يتكلمون الانكليزية، وفي مونريال يتقنون الاثنتين، ومن الواضح أيضًا أنَّ الأطفال لا يتكلمون بنفس طريقة أجدادهم، وأنَّ الذكور والإناث ليسوا متماثلين بالضرورة في قدراتهم اللغوية، وباختصار، أيُّ وسيطٍ (Parameter) اجتماعيٍّ مهما كان موضع الفرق اللغويّ، لكن للأسف لاشيء ممّا يهم النظرية اللسانية يساير ذلك"([٢٤]).

ومدار الكلام هنا أنَّ اللسانيين قد فشلوا في معالجة هذا التنوع، إذ كيف يمكن أن تؤدي اللغة وظيفة التواصل مع وجود هذا التنوع؟ وكيف لنا عدُّ الجماعات اللغوية وحدات متماثلة في ألفاظها وتراكيبها، مع اهمال وضعياتها الاجتماعية؟ وكيف تتغير اللغات؟ وما الموضع الذي يتغير منها، مع احتفاظه بهويته؟

على الرغم من أنَّ عددًا كبيرًا من اللسانيين يرون أنَّ" الوضع الطبيعيّ للغة يتجه دائمًا نحو الانقسام والتوزيع، ومن ثم ينشأ عن الوحدة تفرق وتشعب، ومن هؤلاء اللغويين (واليد – Wyld)، فهو يعارض الفكرة القائلة: إنَّ اللغة تتجه نحو التوحيد، ويرى أنَّها تتجه نحو التنوع أو الانقسام الذي لا نهاية له"([٢٥])، إذ إنَّ اللغة نظامٌ مبنيٌ اجتماعيًا، وبإقصائها للتنوع، وعدّه نقصًا يصيب بنيتها، عوض الاعتراف به، كسمة أصلية للسلوك الإنسانيّ، ولعمل الدماغ البشريّ، عملت اللسانيات على بناء اللغة كموضوع بالغ التجريد، يمكن توضيحه والتعبير عنه في إطار نظرية متجانسة، لكنها قاصرة بطبيعة اللغة وحركتها، كما يقول سميث:" إنَّ من البديهيّ أنَّ مختلف المجموعات تُظهر تنوعًا في كلامها"([٢٦])، لذا قرر هدسن بعد افتراضاته السوسيولسانية أنَّه:" لو كان علم اللغة العام يتميز من علم اللغة الاجتماعيّ بافتقاره إلى التّطوّر الاجتماعيّ فإنَّ علم اللغة العام سيصبح من ناحية موضوعه محدداً للغاية، ونستطيع أن نؤكد أنَّ دراسة اللغة من دون الرجوع إلى السِّياق الاجتماعيّ جهد لا يستحق العناء "([٢٧])؛ لأنَّ إهمال السِّياق الاجتماعيّ قد يؤدي بفروع علم اللغة النظريّ كلّها (الوصفيّ والتاريخيّ، وسواهما) إلى القصور؛ لذلك تُعدُّ الإنجازات والاكتشافات القيّمة التي قدّمها علم اللغة العام بمعزل عن السِّياق الاجتماعيّ قاصرة، وكذلك النظريات اللغويّة التي ظهرت في العقود المنصرمة تبقى تعاني أخطاء فادحة جرّاء الموقف غير الاجتماعيّ الذي اتخذه المدافعون عنها([٢٨])، وإنَّ " القائلين بضرورة انقسام اللغات وتنوعها تأثروا بالمشاهد الملموسة في تاريخ البشرية، وهو انقسام مجموعات ضخمة من اللغات المشتركة إلى لهجات متعددة،فقد رأوا مثلًا تفرع اللاتينية إلى فرنسية وإيطالية وإسبانية وبرتغالية، والسامية إلى عربية وعبرية وسريانية، ثم تشعبت العربية إلى سورية وسودانية ولبنانية وعراقية... كلُّ هذه الأمثلة جعلتهم يعتقدون أنَّ هناك قانونًا طبيعيًا يؤدي حتمًا إلى تشعب اللغات وانقسامها، مهما كان نوعها، ومهما كان موطنها"([٢٩])

ومن هنا برزت الحاجة إلى وضع نظرية سوسيولسانية تُعنى باتجاهات البحث (اللسانيّ – الاجتماعيّ)، وتكون بمنزلة حلقة الوصل بين النظرية اللسانية والنظرية الاجتماعية، تعالج القضايا والظواهر والمشكلات التي أهملتها النظريتان، وترى (رومين – Romaine) أنَّ نظرية كهذه مرغوبٌ فيها، وذات جدوى في آنٍ، إذ ليس فقط تعمل على تعزيزٍ إضافيٍّ للنظرية اللسانية فيما يخصُّ الظواهر التي فشلت اللسانيات المستقلة تفسيرها، بما يكفي من دون الرجوع إلى العوامل الاجتماعية التي أوجدتها، بل إنَّها ستشكل بالفعل نواة نظرية للغة مبنية اجتماعيًا، أي إنَّها ستشكل نموذجًا بديلًا لدراسة كلِّ مظاهر اللغة([٣٠]).

وعلى الرغم من تشاؤم اللسانيّ (فاسولد – Fasold) إزاء نظرية موحَّدة للسوسيولسانيات، مشتركة مع نظرية اللسانيات الخالصة، وعلى الرغم من انتقادات الاجتماعيّ (وليامز – Williams) للسوسيولسانيات؛ لفشلها في إنتاج نظريتها الخالصة؛ لاعتمادها على الوظيفية البنيوية البارسونية، وعلى النظرة الفردانية التوافقية للمجتمع المرتبط بها، فقد نادى (وليامز) بنموذج صراعيّ للمجتمع، يكون بمنزلة حجر الزاوية لنظرية سوسيولسانية، تأخذ في الحسبان علاقات الطبقة الاجتماعية واختلاف السلطة داخل العشائر اللغوية وعبرها، عند تحليل القوى الاجتماعية المتحكمة في السلوك اللغويّ([٣١]).

وهناك إشكالٌ مهمٌ يعارض تأسيس نظرية سوسيولسانية، وهو أنَّ المجالات العلمية تختلف بالنظر إلى الأهمية المسندة إلى النظريات، فعلماء اللسانيات والاجتماع يركزون في النظريات المجردة، ولا يبدون صبرًا تُجاه البحث الوصفيّ المحض، في حين أنَّ الدراسات السوسيولسانية تتطلب تجريب النظرية؛ لأنَّها دراسات تجريبية في معظمها، وإذا وجب نسبة السوسيولسانيات إلى أحد العلمين (اللسانيات والاجتماع) وجب انشغاله بالبحث الوصفيّ، والحق أنَّ المسائل المنهجية المتعلقة بتحديد المعطيات التجريبية وتجميعها، ومعالجتها، تتصدر اهتمام السوسيولسانيين أكثر بكثرٍ من اهتمامهم ببناء النظرية، ذلك أنَّ المنهج السوسيولسانيّ تجريبيّ في غالبيته، فهو يتعامل مع السلوك اللغويّ القابل للملاحظة، يتطلب تطويرًا مستمرًا لعينات الاستطلاع، وتصاميم الابحاث، والملاحظات المساهمة، وهندسة الاستمارة، وتقنيات الاستجواب والاستخراج، والتحاليل المتعددة الأنواع، وأدوات منهجية أخرى، بخلاف النمذجة الصورية عبر مراحل النظرية التركيبية([٣٢]).

ونحن لا ننكر أنَّ إشكالية التجريب سببٌ في غياب النظرية السوسيولسانية، لكنه سببٌ ضعيف، يأتي عرضًا، وإنّما السبب الرئيس يعود إلى التنوعات الكبيرة للظواهر التي يبحثها السوسيولسانيون، وفي مقدمتها ظاهرتا: (التَّغيّر اللغويّ) و (التّنوّع اللغويّ)، الأكثر تأثيرًا؛ لما

يتطلبانه من تفسيرٍ نظريٍّ بالإحالة على مبادئ وقوانين عامة، تؤثر بنحوٍ كبيرٍ في تأسيس نظرية سوسيولسانية كبرى، لذا اقتضت الضرورة البحث فيهما، والتفريق بينهما، على النحو الآتي:

أولًا/ ظاهرة التغيّر اللغويّ:

هي كلُّ تغيرٍ حاصلٍ للغةِ، لفظيًا كان أو معنويًا، صوتيًا أو حرفيًا(٣٣). أو هو إحالة اللفظ عن حاله وصورته إلى صور أخرى، بزيادة أو نقصان أو تبديل. وهو مأخوذ من معنى التغيير في الشعر، ومعادله في اليونانية (ميتَبلَسموس)، مأخوذ هو الآخر من المعنى الشعريّ؛ الذي يراد به مخالفة القياس اللغويّ، أو الإتيان بألفاظ وحشية أو بربرية؛ لضرورة شعرية(٣٤).

يُعدُّ التنبؤ بالتغيرات اللغوية من أولى وظائف السوسيولسانيين، ومن أعقد مجالاتهم البحثية التي ترتكز على افتراضات تختلف كثيرًا من حيث التفصيلات، يمكن تلخيصها في أربعة تساؤلات مهمة، هي:

- ما أسباب التغير اللغويّ وآلياته؟
- لماذا يُحتفظ بعددٍ من التمايزات، في حين تضيع تمايزات أخرى؟
- ما القوى التي تقاوم التغير اللغويّ؟
- ما المبادئ الأساسية التي تجعل تنبؤات التغيير في الجماعات المنتقاة ممكنة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات؛ لا بُدَّ من تثبيت مُسلَّمتين مهمتين، تمثلان واقعين أساسيين للغة، هما:

إحداهما: أنَّها تتغير دائمًا في كلِّ مجالات البنى اللغوية: (الصواتة، والتركيب، والأسلوب الخطابيّ، والدلالة، والمعجم).

والأخرى: أنَّها تتغير بطرق متباينة في مختلف الأماكن والأوقات(٣٥). وأنَّ جميع الظواهر اللغويّة الاجتماعيّة تحدث بالضرورة تغيرًا لغويًا في لغة المجتمع؛ لأنَّ هذا التغيّر اللغويّ هو ضرب من ضروب التغير في التقاليد والأعراف الاجتماعيّة، " وهذا معناه أنَّ التغّير اللغويّ يبدأ عند فرد ما، أي على مستوى الكلام، فإذا وجد هذا التجديد قبولًا من المجتمع، أصبح بمضي الوقت عرفًا لغويًّا سائدًا "(٣٦)، وبهذا الصدد يؤكد ماريوباي أنَّ " كلَّ اللغات الحيّة تتغير مسايرة لسنّة النشوء والارتقاء"(٣٧)، إذ إنَّ الاتّجاه الطبيعيّ للغة هو اتجاه يبعدها عن المركز، فهي تميل إلى التغيّر،

سواء خلال الزمن أو عبر المكان، إلى الحدّ الذي لا تُوقف تيّاره العوامل الجاذبة نحو المركز، وهذه الخاصية العالمية للغة تشكل الأساس في كلِّ تغيير لغويّ([٣٨]).

قامت عددٌ من المجتمعات بمجهودات لاختبار درجة تحول اللغة، وحيث توجد الأبجدة، تقام مجهودات خاصة لإقرار اللغات المكتوبة على وجه الخصوص، وتعود مثل هذه المحاولات إلى القواعد الوصفية، وتحدد قواعد الإملاء المقننة الاستعمالات المحافظة، التي ترتبط بالآداب التقليدية والقيم الاجتماعية المتعارفة، ولا تشجع عن التخلي عن المعايير المضبوطة، حتى أنَّ في عددٍ من الدول أُسندت إلى مؤسسات علمية مهمة رسمية، تمثلت في الحفاظ على الوضع اللغويّ كما هو، ومن هذه المؤسسات العالمية الأكاديمية الفرنسية، وأكاديمية ريال للغة الاسبانية، والمجمعات العلمية في عددٍ من البلدان العربية، التي من أولى مهامها تقديم اللغة المكتوبة نمطيًا على أنهَّا أنموذجٌ للغة المنطوقة، وعدم تشجيع الاستعمالات اللغوية التجديدية، لا في الحديث ولا في الكتابة، كتلك الموجودة في قاموس عامي، كلفظة: (booze) في الانكليزية عوض عن لفظة: (liquor)، وكذلك التبسيط التناظريّ في النحو: (don't he عوض عن he doesn't)، والتخلي عن بعض قواعد الإملاء في النطق، كما هو حال الخلط بين الصائت في (bared bad) وبين الصائت في (beard) في بعض طرائق الكلام في نيويورك([٣٩]).

ومن هنا يتبين" أنَّ هناك عاملين يؤثران فى اللغة: عامل المجتمع، وعامل الفرد، ويمكن أن نعدهما عاملاً واحدًا، هو: (عامل المجتمع)، إذا ما رأينا أن المجتمع لا يؤثر إلا من خلال الممارسات الفردية، ومن هنا يمكن أن نعترف بأنَّ طروء بعض التغيرات في العربية ضرورة لا معدى عنها"([٤٠])؛ لأنَّ اللغة– أية لغة – وعاءٌ، تصب فيه التجربة والخبرة الإنسانية بنحوٍ عام، فلا بُدَّ أن يختلف شكل هذا الوعاء باختلاف مضمون التجربة التي يتضمنها، وعلى هذا يمكننا أن ندرك مستويات لغوية متمايزة بتمايز المضامين والخبرات التي تتشكل في اللغة وتشكلها، فالتجربة الاجتماعية تطبع اللغة بطابع اجتماعي، والتجربة الفنية تفرض شكلًا لغويًّا آخر، والتجربة الصوفية تصطنع لها لغة خاصة، مثل: (نفحة، وقطب، ومدد، والطريق، والمريد، والسالك، وسواها)، وهكذا نجد أنَّ الخبرة العملية والعقلية تنشئ دائمًا لغة تلائم طبيعتها([٤١]).

ومع كون محاولات المؤسسات العلمية والمجامع لتأخير التغير فعالة، يمكن القول: إنَّها تمثل عدم التغير اللغويّ المكيف اجتماعيًا؛ لأنَّنا نجد أنَّ مساعي مراقبة التغير اللغويّ عملت فقط على الحدِّ من النجاح، وهو أمر أكثر نمطية؛ إذ إننّا نجد حتى في الانكليزية المكتوبة التي خضعت لمجهودات ضبطية دقيقة منذ القرن الثامن عشر، أن تباشير التغير اللغويّ في المعجم والقواعد

والأصوات، قد حدثت بنحوٍ مطرد، وهذا الأمر يظهر جليًا لكلِّ مَن يقرأ الآن الروايات المكتوبة في القرنين الثامن والتاسع عشر(٤٢).

ناهيك عن التغير اللغوي الذي يصيب لغة التواصل الشفهيّ، إذ لا نكاد نستشعر فاعلية لنزعة الضبط والمراقبة، ولا سيما في محادثات الأفراد في الحياة اليومية،" فمتكلمو الإنكليزية في أيامنا هذه يقولون ويكتبون: (ice cream) من دون الاكتراث بأنَّه في عام 1990، كان هذا الشكل خطأ سوقيًا لـ(iced cream) ... وهي ظواهر منتشرة عبر مناطق جغرافية واسعة. وخلافًا لذلك، نجد في بريطانيا أنَّ اندماج: (whine/wine) معياريّ ... فضلًا عن ذلك، فإنَّ مثل هذه الاندماجيات غالبًا ما تتجاوز مستوى الوعي، ولا يستهجنها الأساتذة في المدارس من الناحية النمطية، فهم أنفسهم اعتادوا على استعمال هذه النطوق"(٤٣). ومثل هذا كثيرًا في العربية من قبيل الألفاظ التي كانت تعدُّ من الأخطاء المستعملة، لكنها اكتسبت دلالة عرفية رائجة، فلم تعد من الأخطاء، مثل: (المقارنة/ الموازنة)، و(يُعدُّ/ يعتبر)، و(بنظر الاعتبار/ بالحسُبان)، والقائمة تطول.

ولما كانت اللغة تتغير على مستوى كونيّ، متخذة طرائق مختلفة تبعًا لاختلاف الأمكنة والأزمنة، فإنَّها بالطبع وهي على هذه الأحوال من التغير، تمثل الحدث الأساسيّ، والموضوع الرئيس في اللسانيات التاريخية، وهذا هو السبب الرئيس في كون الانكليزية المعاصرة تستعمل شفهيًا بطرق مختلفة في لندن ونيويورك وكاب تاون وسيدني. ولكون الانكليزية المعاصرة تعرف اختلافات كثيرة، كما تعرف نقاط التقاء وتشابه مع الانكليزية القديمة للملك الفريد الأكبر، فإنَّ تبادلًا في الفهم يقع بينهما، وكذلك الحال يقع مثل هذا التبادل الفهميّ بين الفرنسية والاسبانية من جهة، وبينهما وبين اللاتينية من جهة أخرى، ممّا يدلُّ على أنَّ اللغات المعاصرة تربطها تناسبات نسقية مع اللاتينية، وأيضًا مع الاغريقية والسنسكريتية، بوصفها أخوات منحدرة من أصلٍ واحد (اللغات الهندو– أوربية الأم)(٤٤).

إنَّ ارتباط اللغة بالمجتمع ومتغيراته المختلفة، جعل الأسباب التي تؤدي إلى التغير اللغويّ متعددة ومتنوعة، ويمكن تقسيم هذه الأسباب على نوعين:

أ– **أسباب ماكرو لغوية:** وتتضمن بنيات لغوية بكاملها، وغالبًا ما تكون على نحو قرارات إرادية واعية، يتم إقرارها مؤسسيًا، كجزءٍ من برنامج التخطيط اللغويّ، فعندما تتصل اللغات مع بعضها على مستوى واسع، مثل: الاسبانية والانكليزية في الولايات المتحدة، يمكن أن تصبح الثنائية اللغوية مشتركة، وغالبًا من ينتج عن ذلك تغييرٌ شفريٌّ بين اللغتين، ودخول المقترضات من لغة إلى أخرى، واستيعاب البنيات النحوية في تلك التي تسند إليها قيمة اجتماعية، كالانكليزية مثلًا، بل قد

يصل الأمر إلى انحسار اللغة الاسبانية في الاستعمالات المحدودة، ربما في المنزل فقط، إلى درجة يمكن الاستغناء عن الاسبانية في عددٍ من المجتمعات الأمريكية، حتى تصل الاسبانية إلى التلاشي التام (موت اللغة)، وتصبح الانكليزية الجديدة – بفضل التغير اللغويّ – اللغة الرسمية في الاستعمال، وهي في حقيقتها لغة هجينة من الانكليزية والاسبانية([٤٥])، بمعنى تتولد وضعية جديدة عادةً عند الأشخاص متعددي اللغات، وتعرف بوضعية: (التداخل اللغويّ – **Linguistic Interference**) وتعني تطبيق نظام لغويّ للغة ما في أثناء الكتابة أو المحادثة بلغة ثانية، في حين عرَّفها (أوريل فينريش – Uriel Weinreich) بـ"أنَّه انحراف عن قواعد إحدى اللغتين اللتين يتحدث بهما ثنائيو اللغة؛ نتيجة للاتصال الحاصل بين اللغتين "([٤٦]).

ب– أسباب ميكرو لغوية: وتعني أنَّه يمكن للتغيرات اللغوية أن تبتدئ في مستوى فرديّ، أو من طرف مجموعة صغيرة، ثم يقع التقليد بعد ذلك من طرف آخرين، يسندون إليه قيمة اجتماعية([٤٧])، "وهذا معناه أنَّ التغّير اللغويّ يبدأ عند فرد ما، أي على مستوى الكلام، فإذا وجد هذا التجديد قبولًا من المجتمع، أصبح بمضي الوقت عرفًا لغويًّا سائدًا "([٤٨]). فإذا درسنا لغة فردٍ واحد يبدو لنا أنَّ التغيير حاملًا لقدرٍ كبيرٍ من العشوائية، لكن إذا أجرينا دراسة احصائية ومقارنة تتضمن متكلمين متعددين، ضمن ساقات اجتماعية واحدة أو متشابهة، وموقع جغرافيّ واحد، فمن الممكن اكتشاف بنيات منسجمة للتغير اللغويّ([٤٩])، فالتجديد الحاصل كي يكون مفيدًا يستلزم قبول المجتمع به،" أما التجديد الذي يرفضه المجتمع؛ فيبقى خارج مجال علم السوسيولسانيات؛ لأنَّه العلم الذي يبحث في اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعيّة، وليس كلُّ تغيّرٍ لغويٍّ عند فردٍ ما أو مجموعة أفراد يقبل اجتماعيًّا، فإلى جانب تغيرات بدأت على مستوى الفرد ثم أصبحت على مستوى البيئة اللغويّة كلّها، هناك تجديدات ظلّت مرتبطة بمجموعة أفراد، ولم تقبل اجتماعيًّا([٥٠])، فمدار التّغيّر اللغويّ في مجتمع ما هو قبول المجتمع وتداولهُ إياهُ.

والجدير بالذكر أنَّ التقليد المقصود فيما ذكرناه آنفًا يقع في الغالب في المفردات المعجمية الجديدة، أي في البنية اللغوية، والقليل والنادر مع نجده يقع في مجالي: (الصواتة والنحو)، ولا يظهر التجديد فيهما بوضوح، كظهوره في مجال: (البنية).

ومن الطريف أن يقترن تقليد الصواتة بالسلطة، أو بالقهر أحيانًا، كانتقال الفرنسية (r) إلى اللهويّ (k)؛ لأنَّ ملكًا فرنسيًا كان يعاني من خللٍ في النطق، فقد قلد الشعب نطق الملك بامتياز، وقد أطلق على هذا النوع من التقليد بـ(الامتياز الاجتماعيّ)، ويُقصد به: هو كلُّ خصلةٍ يقلدها الناس من الناحية العملية، وعلى وفق مفهوم هذا المصطلح نلحظ أنَّ الطبقات الاجتماعية العليا تتبنى سماتٍ من كلام طبقات دنيا، وهكذا نلحظ عددًا من السمات المقترضة عند عدد من النساء،

تحمل معاني للذكورية، أو للأصالة الطبيعية، ونلحظ أنَّ كثيرًا من المنتمين للطبقات الدنيا يسندون قيمة سفلى لكلامهم، ويحسون دائمًا أنَّ تقليد الطبقات العليا نوعٌ من (التطور) بفعل عقدة الاستلاب، أو نوعٌ من (التخنث) بفعل عقدة التعصب([٥١]).

والحقيقة أنَّ المادة الأولية للغة ثابتة، ولكن أشكالها تتغير، وليس من الممكن أن يتطرق الفناء أو الإماتة إلى المادة الخام، إلّا إذا قضى الله ألا تكون اللغة ذاتها، فأما الأشكال؛ فإنَّها تحيا وتموت، تحييها ضرورة تعبيرية، ويميتها انعدام هذه الضرورة، ثم تبعثها في صورة أخرى ضرورة جديدة، وهكذا دواليك([٥٢]). وفي حالة استعمال مفردات مماتة استعمالًا، لم يبقى منها أثرًا إلّا في المعجم، أو مستحدثة على نحو اختراعٍ، مثل لفظة: (الرادار – Radar) الذي صنع اسمه في القرن العشرين، وفي هذه الحالة غالبًا ما يكون الشخص الذي ابتدع الاسم معروفًا، وظروف انتشاره معروفة، ومع ذلك فإنَّ مفردات القاموس الجديد مثل هذه بعيدة عن نمطية التغيرات اللغوية على العموم، وترجمته في اللغات الموفد إليها ليس صعبًا. ولكن حين يقع التغير غير الواعي في النحو، مثل: تعويض الجمع: (Kine) بـ(Cows)، أو التغيرات النطقية، فلا يمكن تحديد الاشخاص المبدعين لهذه التغيرات، أو مسارات التقليد التي عرفتها، مع صعوبة اكتشاف وقت وقوع مثل هذه التغيرات وكيفياتها بالضبط، الأمر الذي أسرى بالعديد من اللسانيين وقادهم إلى ضرورة دراسة آليات التغير اللغويّ([٥٣]).

فاللغة تتأثر أيمّا تأثر بحضارة الأُمة ونظمِها، وتقاليدِها، وعقائدِها، واتجاهاتها العقليّة، ودرجة ثقافتها، ونظرتها إلى الحياة، وشؤونها الاجتماعيّة العامة ... وما إلى ذلك، فكلُّ تطوّر يحدث في ناحية من نواحي العوامل الاجتماعيّة يتردد صداهُ في أداة التعبير، لذلك تُعدُّ اللغات أصدق سجل لتاريخ الشعوب، فطبقيّة اللغة والمراحل التي مرَّتْ بها كلُّ طبقة هي الكاشفة عن الأدوار الاجتماعيّة التي مرَّتْ بها الأُمة في مختلف مظاهر حياتها([٥٤]).

والجدير ذكره أنَّ التغير اللغويّ لا يمكن ملاحظته أبدًا حين يقع، ولاسيما التغير اللغويّ غير الواعي؛ لأنَّ حدوثه يتطلب وقتًا طويلًا جدًا؛ كي ندرك أنَّ تغييرًا قد حدث، وقد عبر (أولمان) عن ذلك عند تفريقه بين الكلام الفرديّ واللغة الاجتماعية قائلًا: " الكلام بطبيعته شيءٌ عابر، سريع الزوال ... أما اللغة؛ فهي ثابتة نسبيًا؛ إذا قورنت بذلك، ومع أنَّ اللغة خاضعة للتغير، فهي تتحرك بهذا الاتجاه ببطءٍ شديد، كما أنَّ بعض التغيرات التي تلحقها تستغرق أجيالًا بل قرونًا حتى تنضج"([٥٥]).

وقد كان الاعتقاد السائد قديمًا أنَّ تاريخ اللغة هو التغيرات المفاجئة من مرحلة أدبية إلى مرحلة أخرى، كالانكليزية الوسطى (soote) والانكليزية الحديثة (sweet). وفي هذا الصدد لحظ (وليام لابوف) أنَّ بالإمكان ملاحظة عمل التغير اللغويّ في زمن ظاهر، لا يتم إلّا عبر الانصات إلى حديث ثلاثة أجيال عاشت في المنزل نفسه، فمثلًا أنَّ عددًا من الأسر الأمريكية من الجيل القديم لم تخلط أبدًا بين صوائت: (caught) و (cot)، ولكن أبناءهم كانوا يفعلون ذلك أحيانًا، حينما يتكلمون في سياقات غير رسمية، وأحفادهم فعلوا ذلك في الغالب. وخرج وليام لابوف بنتيجة دقيقة جدًا، مفادها: أنَّ التغيير الصوتيّ لا يقع فجأة بين مرحلة تاريخية وأخرى، بل يقع في تسلسلات صغيرة مع تغير مكيف اجتماعيًا في الصور البديلة، وهكذا فإنَّ التغير اللغويّ لا يحدث أولًا في قواعد اللغة الرسمية، وإنَّما يبدأ في لغة الاستعمال اليوميّ؛ لأنَّه يحدث بحسب المتكلمين وتطورات مجتمعاتهم عبر الزمن([٥٦]).

هناك تصور تقليديّ للتغير اللغويّ، عبر عنه النحاة الوضعيون في أوربا بأنَّه تغييرٌ غير واعٍ يذهب في اتجاه التبسيط الذي كان ينظر إليه على أنَّه ميلٌ كونيّ نحو الاقتصاد بالجهد عند الاستعمال، ونحن في العربية نصطلح عليه بـ(الخفة في الاستعمال)، كالاقتصاد اللغويّ الحاصل في ألفاظ وتراكيب المسكوكات اللغوية، منها: التحية بـ(عمّ صباحًا) بدلًا من (أنعم صباحًا)، فحذف الحرف من بنية الكلمة شائع في أساليب العربيَّة؛ رغبةً في التخفيف، وسهولةً في الاستعمال، واختصارًا للوقت، واقتصادًا في الجهد، من دون إغفال نظرة المتلقِّي المسهِمة في تعيين المحذوف من اللفظ أو التركيب، وإلَّا عُدَّ كلامه عبثًا وخروجًا عن النظام اللُّغويِّ المتعارف به، الذي يقتضي من المتكلِّم الارتهان والخضوع لقوانين البنى النظريَّة المجرَّدة لنظام الجملة، التي تتيح له حذف بعض من وجوهها في عمليَّة، تقوم على مبدأ التعاقد المشترك بينه وبين المتلقِّي، وهو ما يتطلب منه إدراكه؛ لأنَّه يمتلك جهاز مراقبة وتوقُّع يعينه على ذلك([٥٧]).

وقد أرجع التقعيديون في أوربا هذا النوع من التغير اللغويّ إلى الكسل، فاندمجت اللفظة الانكليزية: (whale) مع (wall) في عدة لهجات؛ لأنَّ الناس وجدوا أنَّ نطق الصوت (h) يدعو إلى كثيرٍ من الجهد، وكذلك اندمجت لفظة (caught) مع (cot)؛ لأنَّ المتكلمين وجدوا أنَّ العملية الصوتية التي يتطلبها تمييز الصوائت فيها كثيرٌ من العناء، وما دامت هذه الاختصارات مستمرة بالحدوث، فمن المنتظر أنَّ التغير اللغويّ سيختزل كلَّ الكلام إلى أسهل صيغة ممكنة، شريطة حصول الفائدة من الاستعمال الجديد، والمحافظة على الهوية الاجتماعية عند التعبير([٥٨]).

ومن وجهة نظر واقعية تواصلية؛ نجد أنَّ العرب في تعليلهم لهذا النوع من التغير اللغويّ الذي يصيب اللغة كانوا أدق من الأوربيين في تعليلهم؛ لأنَّ الاقتصاد في الجهد والوقت مهارة تواصلية تتعلق بتداوليَّة اللغة على الألسن التي تحتِّم في بعض الموارد التخلُّص من كلمة أو أكثر؛ من أجل أغراض يقتضيها السياق المباشر بين المتحاورين، كأنَّ يكون المتكلِّم في وضع يتجنَّب فيه ذكر أسماء تضعه في دائرة الحرج، أو الخوف، وما شابه ذلك، أو أنَّه لا يستطيع التواصل في حديثه؛ لسبب صحِّيّ، يضطرَّه إلى الاقتضاب، وقد تحتم عليه مهارة التلقي أن يراعي أحوال المتلقِّي؛ تلافيًا للملل والضجر، وكذلك الأمر يتعلَّق بأشياء وأحوال كالتحذير وغيرها، ممَّا يوجب التقطير لقصر الزمن على وفق المقتضيات التواصلية والتداولية. ويؤكد زعمنا ما ذهبت إليه (أندريه مارتينه) من أنَّ التغير الصواتيّ مقيدٌ، تتحكم فيه الحاجة إلى الحفاظ على الوظيفة التواصلية للغة([٥٩]).

وذهب (هوك) إلى تلخيص حقيقة سوسيولسانية مهمة ودقيقة، وهي أنَّ التغير اللغويّ سوف يصبح سمة نطقية ترتبط بالانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة، وتصبح هذه السمة مهمة في تمايز الأفراد ونسبتهم إلى المجتمعات، ومن ثم يستطيع السوسيولسانيّ في ضوء ذلك اصدار تعميمات وقواعد كلية، توصلنا من طريق الاستعمال إلى معلومات عن الجماعة المعينة ذات أهمية من الناحية الاجتماعية، ويمكن أن تتوسع هذا التعميمات الاجتماعية، لتشمل أفرادًا وجماعات مقلدة، إذا لم يكن هناك صغوط اجتماعية معارضة، وقد تحقق هذه التعميمات والقواعد توسعًا كبيرًا، وحينها تنتقل سمة التغير من (متغير) إلى (وضع)، أي من تغيير لغويّ إلى وضعية لغوية، معترفٌ بها، أطلق (وليام لابوف) على هذه المستوى من البلوغ بـ(مبدأ التماثل – Uniformitarian Principle) الذي يعني أنَّ هذا النموذج من التغير اللغويّ القابل للملاحظة في إطار التغيرات الحالية المتنامية، لا بُدَّ أن يكون قد انطبق على كلِّ التغيرات الصوتية الماضية([٦٠]).

ومن الملاحظ أنَّ الأصوات الطبيعية تختلف فيما بينها اختلافًا بيّنًا، ويذهب علماء السوسيولسانيات إلى أنَّ هذا الاختلاف يميّز منشأ الصوت من غيره، ويذهب هؤلاء العلماء أيضًا إلى أنَّ اللغة الإنسانيّة تختلف من فردٍ إلى آخر، فهي تمزج بين الجنس الذكريّ والأنثويّ، والشيخ والشاب، والرصين والمثير للاستهزاء، ممّا يكاد الفرد منَّا ما أنْ يسمع صوتًا حتى يعلم بأنَّهُ (فلان)، فكما أنَّ الأفراد يتمايزون بالطول والقصر، والبياض والسمرة، كذلك يتمايزون بالصوت؛ لما له من وظيفة مهمة في التربية الاجتماعيّة، إذ نجد في بعض الأصوات ما يدفع إلى الاحترام، كأنما الصوت نفسه يحدد علامات لمظاهر السلوك التي ينبغي له الخروج عليها، وهو ما نجده غالبًا عند

القادة والزعماء، وهو أمرٌ يساعد على نجاح العمل الجماعيّ، ويرى (فيرث) أنَّ للصوت أثرًا في تأدية الوظيفة الاجتماعيّة نفسها، فهو يساعد على تكيف الفرد مع الجماعة([٦١]).

ثانيًا/ ظاهرة التَّنوّع اللغويّ:

ونقصد به وجود أكثر من مستوى في اللغة الواحدة من حيث الاستعمال، أو وجود مستوى للغة الرسمية إلى جانب عدة مستويات لهجية في المجتمع الواحد، وتزداد تلك المستويات تعقيدًا كلما انطلقنا صعودًا من وضعية التفرد اللغويّ إلى وضعية التعدد اللغويّ. ويرى كثيرٌ من السوسيولسانيين أنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين ظاهريتي: (التغير اللغويّ، والتنوع اللغويّ)، وغالبًا ما يقع الاثنان تحت عنوان واحد في البحوث السوسيولسانية؛ نظرًا إلى أنَّ التغير التاريخيّ ضربٌ من ضروب التنوع اللغويّ([٦٢])، ولكي نستوضح التنوع اللغويّ، ينبغي لنا الإجابة عن أربعة أسئلة مهمة، هي:

- ما التنوع اللغويّ؟
- ماذا يتضمن في تصورنا لما في اللغة؟
- ما الخصائص الاجتماعية ذات الصلة بالتنوع اللغويّ؟
- كيف تتفاعل التنوعات الزمنية والجهوية والاجتماعية مع اللغة؟

إنَّ التنوع في اللغة موجود في تجربة كلٍّ منّا، في استعماله لها، وفي انصاته إليها، ويبدي كلُّ إنسان من الناس درجة ما من الاهتمام بهذا الموضوع، وعلى الرغم من ذلك لم تتعرض النظريات اللسانية إلى وقت متأخر إلّا قليلًا من الاهتمام للتنوعات اللغويّة، فلم تبدي النظريات المهيمنة في القرن الماضي: (البنيوية الوصفية، ولا البنيوية السلوكية، ولا التوليدية التحويلية) أيَّ اهتمامٍ للتنوعات اللغوية واللهجية، في الوقت الذي اكتسبت الأشكال (المُعَيَّرة – Standardized) تركيزًا كبيرًا في التنظير اللسانيّ([٦٣]).

ولا يخفى أنَّ النموذج التنوعيّ للغة تجريبيٌّ في طرقه؛ لأنَّه يعتمد على تجميع الكلام الطبيعيّ من متكلمين واقعيين، ويرتكز على فحص شامل للمعطيات المجمعة، مهما كانت هذه الأخيرة غير منتظمة. لكن الفرق الجوهريّ بين النموذج التنوعيّ والمقاربات التجريبية الأخرى، هو أنَّ النموذج

التنوعيّ يركز في فهم التغير والتحول في الأجزاء البنيوية للغة أكثر من تركيزه في سلوك المتكلمين، وطبيعة التفاعل بينهم، وهذا يعني أنَّ دراسة النموذج التنوعيّ تُعنى بالبنيات اللغوية المتنوعة، وبمعرفة المتكلمين بها؛ من أجل استكشاف نوعية التنوع الموجود وعمقه في لغة ما بالنظر إلى الأبعاد اللغوية وغير اللغوية التي يُلحظ في إطارها هذا التنوع([٦٤]).

ويظهر التنوع عند (دوسوسير) أولًا حين فرق بين ثلاثة أنواع لغوية، هي([٦٥]):

١- (اللغة – Langage): وتعني الميول والقدرات عند الإنسان بعامة، أو هي ملكة أو مقدرة، وجزء من الطبيعة الإنسانية، وهي (اجتماعية – فردية)، غير متجانسة، ومتعددة الأشكال والأنواع، وتتضمن الرطانات المتعددة من لهجات ولغات.

٢- (اللغة المعينة – Langua): وتعني اللسان كاللسان العربيّ أو الفرنسيّ أو الانكليزيّ، وغيرها، وهي عند دوسوسير وظيفة جماهير المتكلمين في البيئة اللغوية المعينة، وهي عبارة عن مجموعة من النظم والقواعد المخزونة في عقول الجماهير.

٣- (الكلام – Parole): أو التلفظ الفرديّ: وهو وظيفة الفرد المتكلم فعلًا، وتُعنى بالأحداث اللغوية التي يُحدثها المتكلم وقت الكلام الفعليّ.

ويذهب (أولمان بالمر) إلى أنَّ اللغة بمعناها العام تتضمن شيئين مختلفين، غير متقابلين، هما:

١- مجموع النشاط الجسميّ والعقليّ الذي يبذله شخصٌ ما حين ينقل بالإشارة أو النطق أو الكتابة إلى آخر أفكارًا وعواطف، وهذا هو الكلام.

٢- مجموع التقاليد والعادات اللغوية التي اختارها، واخضعتها للتنظيم جماهير المتكلمين، بغية المحافظة على مستوى معين للتفاهم فيما بينهم، وهذا ما عناه دي سوسير باللغة المعنية.

ومن هنا تختلف نظرية (اللغة المعينة) عن نظرية (الكلام)؛ لأنَّ العمل والنشاط ليس هو القانون نفسه الذي بمقتضاه يُنفذ هذا النشاط، فهما مختلفان نظريًا وعمليًا، فنظرية الكلام يدرسها علماء النفس، وخبرة الكلام يمارسها الطفل في مدارس الحضانة مثلًا، في حين تختصُّ نظرية اللغة المعينة بعلماء اللسانيات، ويعرف خبرتها أولئك الذين يشتغلون بدراسة القوانين نفسها أو تدريسها. وفي هذا الصدد يرى (أولمان) أنَّ الكلمات لها صورتان من الوجود: وجودٌ بالقوة، ووجودٌ بالفعل. فكلُّ كلمة تسمع أو تنطق تترك في إثرها مجموعة من الانطباعات في كلٍّ من المتكلم والسامع:

انطباعات صوتية، وانطباعات حركية، كما تترك استعدادًا معينًا لإعادة هذه الحركات، وإحداث هذه الأصوات نفسها، ويطلق علماء النفس على هذه الانطباعات بمصطلح (الفِكَر)([٦٦]). في حين يرفض (يسبرسن) التفريق الكامل بين اللغة المعينة والكلام؛ لأنَّه لا فائدة عملية منه، ويقر أنَّ اللغة المعينة والكلام وجهان لشيءٍ واحد؛ لأنَّ كلًا منهما أسلوبٌ من أساليب النشاط الاجتماعيّ ذي الصبغة الاجتماعية، وإذا حتمت الضرورة على التفريق بينهما، نقول: إنَّ هناك لغة للفرد ولغة للجماعة([٦٧]). ورجح كمال محمد بشر هذا الرأي قائلًا:" ونحن نرى ما يراه (يسبرسن)، بل نضيف إلى ذلك أنَّا في البحوث العلمية لا نفرق بين ما يسمى لغة الفرد ولغة الجماعة، إذ إننَّا نعدُّ الفرد جزءًا من بيئته، وهو ممثلٌ صحيحٌ لها، وهو بكلامه يراعي بطريق شعوريّ أو لا شعوريّ النماذج اللغوية التي تعارف عليه أعضاء المجتمع، ومن ثم جاز لنا أن ندرس لغة الفرد في بيئته، بل لعل ذلك أدق من دراسة لغة المجتمع كله، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر وجود فروق متنوعة من شأنها أن تقود إلى تقعيد الدراسة، والوصول إلى نتائج مضبوطة"([٦٨]).

ولا ننكر أنَّ التنوع اللغويّ موجودٌ في النوع اللغويّ الواحد، تنظيرًا واستعمالًا، فهي متنوعة بطبيعتها في عدد من المستويات اللغوية، في الصواتة والصرّافة والتركيب بالخصوص. وقد أثار الأصواتيون الانتباه على أنَّه لا يوجد نطقان لكلمة واحدة من طرف المتكلم واحد متماثلان تمامًا، وكذلك الأمر في الصرف والتركيب، فهناك تنوعات في الأساليب والبنى، تمكن المتكلم من استعمال أيٍّ منها بحسب مقتضيات الحال، ولاسيما في الأشكال غير المعيارية للغات الشجرية (غير المعربة)، مثل التنوع بين: (you was) و (you were) في انكليزية لندن، أما اللغات التؤليفية (المعربة)؛ فحدث ولا حرج من تنوعات الأساليب؛ بفضل الإعراب الذي يتيح التقديم والتأخير بين مواقع البنى في التراكيب.

ويظهر مصطلح: (اللغة النموذجية – Standard Language) كنوع خاص من تنوعات اللغة في المجتمع المعين، يمثل التنوع الرسميّ أو الأدبيّ، ويؤخذ أنموذجًا أعلى للاتباع، لانتظامه سمات ترشحه لهذه المكانة، وهذا النوع من اللغة خالٍ خلوًا واضحًا من الظواهر اللهجية والبيئية، وقواعدها مستقرة وثابتة نوعًا ما؛ لأنَّها منضبطة بقوانين وأحكام متفق عليها على المستوى العام([٦٩])، وهي اللغة الفصحى في العربية، وتتمثل بالقرآن الكريم وبشعر الأدب الجاهليّ، في حين أصبحت اليوم تتمثل باللغة الفصيحة التي توظف في التربية والتعليم، والمخاطبات الرسمية بين الدوائر الحكومية، وهي نفسها التي كانت سائدة في لغة التخاطب اليوميّ عند الجاهليين والإسلاميين في الصدر الأول من الدعوة الإسلامية، وهي أيضًا متنوعة بحسب اللهجات العربية.

وكما أنَّ للغة وظيفة رمزية في المجتمع، كذلك للهجة وظيفة رمزية، وقد سُجِلَ هذا الاعتراف قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة، حين كان نطق (sh) عوضًا عن (s) في كلمة: (shibboleth) العبرية الدالة على (سنبلة القمح)، وقد استعملها الجيليديون؛ لكشف المدعين من الحلفاء الحقيقيين من بين الفارين والإفراميين، حين حاولوا التظاهر بأنهم جيليديون، فكلما قال ناجٍ من (آل) إفرام: دعني اجتاز الطريق، سأله رجلٌ جيليد: هل أنت إفراميّ؟ إذا أجاب بـ(لا) قالوا له حسنًا، قل: (shibboleth)، فإذا نطق الكلمة بـ(Sibboleth)، أمسكوه، وقتلوه على ضفاف نهر الأردن. حيث كانت التداعيات الاجتماعية للاختلاف اللهجيّ شديدة القسوة([٧٠]).

يستعمل مصطلح اللهجة كنوع حتميٍّ من التنوعات اللغوية، يمكن أن يرد في أيِّ مستوى لغويّ، ويتضمن ذلك في النطق، والاختلافات في النحو والدلالة والاستعمال اللغويّ، حتى يمكننا التمييز بين اللغة واللهجة من الوهلة الأولى، فاللهجات هي أجزاء من اللغة. والواقع أنَّه لا يخلو مجتمعٍ جغرافيّ من ظاهرة التنوع اللهجيّ، حتى تلك المجتمعات التي تظهر في السطح أحادية اللغة؛ بفعل القانون وقوة الانتشار، إذ لا تنفك عن طبيعة التفرع اللغويّ بمعناه في اللسانيات الاجتماعية، ففي كلِّ مجتمعٍ يطَّرد إنجاز اللغة بنوعيتين لغويتين مختلفتين بحسب التوزيع الطبقيّ، إذ تكون إحداهما خاصة بذوي النفوذ من الطبقة الراقية ثقافيًا واجتماعيًا، وتمثل لغة الزهو الراقية، وتختصُّ الأخرى بالفئات الدونية التي تتميز باستعمال لغة الكدح السوقية، ويصل التغاير بين النوعيتين درجةً، لا تعرف معها إحدى الطبقتين الاجتماعيتين لغة الأخرى، فضلًا عن بروز ظاهرة (التغاير اللغويّ) التي شغلت تفكير السوسيولسانيين حديثًا، وهو نموذجٌ من نماذج التنوع اللغوية، ويعني: **أنَّ هناك ألفاظًا تختصُّ في كلَّ فئة من فئات المجتمع، فللكبار ألفاظهم، وللصغار ألفاظهم، وللرجال ألفاظهم، وللنساء ألفاظهن، وللسياسيين ألفاظهم، ولرجال الدين ألفاظهم ... وهلم جرًا**؛ لذلك فمن الطبيعيّ أن يوجد نمطين من اللغة، يسيران جنبًا إلى جنب في المجتمع المعين، يتمثل النمط الأول باللغة النموذجية (الرسمية)، ويتمثل الآخر باللغة المحكية (غير الرسمية)، ويشار إلى الأخير في العرف الاجتماعيّ السائد بالدارجة أو العامية، التي تختلف في بنيتها قليلًا أو كثيرًا عن بنية اللغة النموذجية، ولاسيما من حيث الاستعمال أو الأداء النطقيّ؛ ولأهمية هذه الخاصية سميت باللغة المحكية؛ لأنَّها تمثل لغة التخاطب اليومي بين الجماعات والطبقات الاجتماعية، وفي التواصل الجماهير، وسميت بـ(الدارجة)؛ لأنَّ الناس درجوا على توظيفها، واعتادوا على استعمالها، وسميت بـ(العامية)؛ لأنَّها تمثل أسلوب العوام لا الخاصة، بحيث تغطي مظلتها عموم المجتمع([٧١]).

إنَّ التنوع في الألفاظ قد يكون بسيطًا أحيانًا، وقد يكون واضحًا وملموسًا ومعقدًا في أحيان أخرى، ويصل الأمر ببعض هذهِ التنوعات اللغوية بين الرجال والنساءِ مثلًا: أنَّ بعض المجتمعات

تلقنها لأطفالها من الجنسين منذ الصغر في مرحلة التنشئة الاجتماعية، كي يتمثلوها ويشبوا عليها، وسميت بظاهرة (التغاير اللغويّ الجنسيّ)([٧٢])، ويرى (لابوف) أنَّ النساء يقمن بدور حاسم في التنوع القادم ممّا يلحق؛ ولاسيما بسبب عدم التناظر الجنسيّ لوضعية إيلاء العناية (اللغوية) أغلب المداخل اللغوية المبكرة التي يتلقاها الأطفال الصغار، والتي تأتي من الأمهات، ومن النساء اللواتي يعتنين بالأطفال([٧٣]).

والجدير بالذكر أنَّ البحث في (النوع – Gender) و (الجنس – Sex) قد بدأ البحث فيه سوسيولسانيًا في السبعينيات من القرن الماضي، ولاسيما في مجالين من السلوك اللغويّ، هما: السلوك اللغويّ للرجال والنساء في المستوى الصواتيّ، والسلوك التفاعليّ (الأساليب الحوارية) بين الجنسين في الخطاب([٧٤]). ويفرق عالم الاجتماع البريطانيّ (أنطوني غيدنز – Anthony Giddens) بين النوع والجنس بأنَّ الجنس عبارة عن فروق بيولوجية أو عضوية بين الرجال والنساء، في حين يتعلق النوع بالفروق النفسية والاجتماعية والثقافية بين الذكور والإناث([٧٥]).

وقد أظهرت البحوث والدراسات السوسيولسانية، ولاسيما دراسة: (إيكرت– Exkert) و(ماكونيل جينيه – McConnell – Ginet)، أنَّ دراسة التنوع في النوع والجنس غالبًا ما تسمت بالتناقض، وذلك بحسب الأفتراضات الضمنية للباحث أو الدارس حول الجنس والنوع، وبحسب المنهجية والعينات المستعملة، وغير ذلك، ويوسم هذا التناقض بأنَّ لغة النساء تُظهر النزعة المحافِظة، والوعي بالامتياز الاجتماعيّ، وطموح الارتقاء، وغياب الأمان، والطواعية، والتنشئة، والتعبير العاطفيّ، والاتصالية، والحساسية تُجاه الآخرين، والتضامن. في حين تعبر لغة الرجال عن الخشونة، وفقدان التأثير، والتنافسية، والاستقلالية، والهرمية، والمراقبة([٧٦]).

وقد وجهت إلى هذه الدراسات وما أفرزته من نتائج عدة انتقادات؛ لقصورها البحثي الممنهج الشامل، فاتصفت بعضها بالتناقض فيما بينها، فمثلًا: نجد أنَّ اللغة المعيار ومتغيرات الامتياز يتم ربطها بالنخبة من الرجال والنساء، في حين نجد أنَّ اللهجات يتم ربطها بالرجال حصرًا، فضلًا عن اهمال كثيرٍ من الدراسات سياق السلوك اللغويّ، وغالبًا ما حللت تلك الدراسات النوع بالاقتصار على النظر إلى الجنس البيولوجيّ للمتكلمين؛ لذلك لا بُدَّ من تطوير مقاربات نقدية لهذه الأدبيات والدراسات، مقاربات حساسة للنوع، تنظر إليه بوصفه بناءً اجتماعيًا، وحينئذ ستقود إلى نتائج مثمرة([٧٧]).

نافلة القول:

إنَّ القطيعة المعرفية التي أوجدتها الشراكة المشؤمة بين اللسانيين والاجتماعيين أدت إلى تأخر نضج علم السوسيولسانيات، وفي ضوء تلك الشراكة تحددت العلاقة بين اللسانيات والسوسيولسانيات والعلوم الاجتماعية بنحو جذريّ، فاتخذت النظرية الاجتماعية طريقها (النظريّ – النسقيّ) الخاص، معيرةً في أحسن الأحوال اهتمامًا محصورًا جدًا باللغة، متجاهلةً دور اللغة في بنا المجتمع، وفي الوقت نفسه أدى ظهور النموذج التوليديّ القوي في اللسانيات بأغلب اللسانيين إلى أن يديروا ظهورهم للمجتمع ولعلم الاجتماع، من دون الاهتمام بالسِّياقات الاجتماعيّة التي تُكتسب فيها اللغة وتستعمل.

وحين أصبح السوسيولسانيات محط اهتمام اللسانيين والاجتماعيين على حدٍّ سواء، بوصفها أرضيةَ صالحةَ للزرع والحرث والحصاد، برزت الحاجة إلى وضع نظرية سوسيولسانية كبرى، تُعنى باتجاهات البحث (اللغويّ – الاجتماعيّ)، وتكون بمنزلة حلقة الوصل بين النظرية اللسانية والنظرية الاجتماعية، تعالج القضايا والظواهر والمشكلات التي أهملتها النظريتان، ولم تستطع أيٌّ منهما مقارباتها، فنتج عن ذلك محاولات متعددة، تمثلت قي اتجاهين، **أحدهما:** عُنِيَ بفهم المظاهر الاجتماعية للغة، **والأخر:** عُنِيَ بفهم المظاهر اللغوية للمجتمع، فظهر من نتاجات الفريقين مصطلحا: (الميكرو والماكرو – سوسيولسانيات)، وهي مراكز للجاذبية (Centers of Gravity) بين مجالات الدرس السوسيولسانيّ البدائيّ، نتج عنهما ظواهر سوسيولسانية متعددة، ازدادت تعقيدًا مع تعقد المجتمعات والانتماءات، وشكّلت فيما بعد عقبة المفارقة في وضع نظرية سوسيولسانية شاملة كبرى، تتسم بالثبات والاستقرار، تبعًا للتجاذبات، والمقتضيات، والخلط، وعدم الوضوح تُجاهها، ومن ابرز تلك الظواهر ظاهرتا: (التّغيّر اللغويّ) و(التّنوّع اللغويّ) اللتان اختلط مفهوماهما على كثيرٍ من السوسيولسانيين، فجعلوا إشكالية التجريب سببًا في غياب النظرية السوسيولسانية المرتقبة، وغفلوا عن فهم تلك الظواهر حق فهمها، وأنَّها السبب الأكثر تأثيرًا فيما أصبوا إليه وتأملوه، وتبعًا لذلك الختلط اختلفت الرؤى، وتنوعت النظرات؛ ممّا تطلب البحث فيهما، والتفريق بينهما، ومقاربة قضاياهما بنحوٍ واضح وجلي.

الهوامش:

[١] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، فلوريان كولماس، ترجمة: د.خالد الأشهب و د.ماجدولين النهيبيّ، مركز دراسات الوحدة العربية/المنظمة العربية للترجمة،ط١، بيروت، كانون الأول_٢٠٠٩م ، ص/١٣.

[٢] – ينظر: علم اللغة الاجتماعي، د.هدسن، ترجمة: د.محمود عياد، تقديم: عبد الأمير الأعسم عالم الكتب، القاهرة ، ط٢، ١٩٩٠م، ص/١٦. علم اللغة الاجتماعيّ– المدخل – ، د.كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة والنشر، (ب.ت)، ص/٥٥– ٥٦.

٣– اتِّجاهات البحث اللسانيِّ، ميلكا إفيتش، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح – وفاء كامل فايد، طبع بالهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، المجلس الأعلى للثقافة _ المشروع القوميّ للترجمة، مصر، ط٢(٢٠٠٠م)، ص/١٣١–١٣٢.

[٤] – ينظر: محاضرات في اللسانيَّات الاجتماعيَّة، لطفي بو قربة، جامعة بشار الجزائر٢٠٠٢. ٢٠٠٣، ص/٣ ترقيم حاسوبيّ pdf.

[٥]– ينظر: اتِّجاهات البحث اللسانيّ، ص/١٣٣.

٦– ينظر: المصدر نفسه، ص/٦٤–٦٧.

٧– ينظر: اللغة والهُويَّة، جون جوزيف، ترجمة د. عبد النور خراقي، سلسلة كتب ثقافيَّة شهريَّة يصدرها المجلس الوطنيُّ للثقافة والفنون والآداب– الكويت(عالم المعرفة)، أغسطس ٢٠٠٧م، ترقيم حاسوبيّ pdf، ص/٦٣–٦٧.

٨– ينظر: اتِّجاهات البحث اللسانيِّ، ص/١٧١–١٧٤.

٩– ينظر: المصدر نفسه، ص/١٧٥

١٠ – ينظر:دليل السوسيولسانيات، ص/٨٢–٨٣.

[١١] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٤

[١٢] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٤

[١٣] – كان الفهم الأولى للسوسيولسانيات أنَّها تقع ضمن علم الاجتماع، كما أنَّ الفهم البدائيّ لسوسيولوجيا اللغة يقع ضمن اهتمام علم اللغة العام، والحقيقة التي ننظر إليها أنَّهما علمان مستقلان بنفسيهما.

[١٤] – وردت عبارة: (تحديد وتفاعل العشائر اللغوية) خطأً، والصواب: (تحديد العشائر اللغوية وتفاعلها).

[١٥] – دليل السوسيولسانيات، ص/١٥.

١٦ – ينظر: علم اللغة الاجتماعيُّ عند العرب، د. هادي نهر، دار الغصون بيروت، ط١(١٩٨٨م)، ص/٢٤–٢٥.

[١٧] – ينظر : المصدر نفسه/٤٣.

[١٨] – مبادئ اللسانيَّات، د. أحمد محمَّد قدُّور، الدار العربيَّة – بيروت، ط١(٢٠١١م)، ص/٣٥٨.

[١٩] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٧.

[20] - Claude levi – Strauss, Structural Anthropology, Translated from the French by Claire Jacobson and Brooke Grundfesf Schoepf ({New Yqrk} : Basic Books, 1963).

[٢١] – ينظر : علم اللغة الاجتماعيّ ، د. كمال محمد بشر/٥٠.

[٢٢] – ينظر : علم اللغة الاجتماعيّ ، هدسن/٢٠.

[٢٣] – علم اللغة الاجتماعيّ ، د.كمال محمد بشر/٥٠.

[24] – Neilso Voyne Smith, The Twitter Machine: Reflections on Language (Oxford: Basil Blackwell, 1989), p.180.

[٢٥] – علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، د.كمال محمد بشر، ص/١٣٩.

[٢٦] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٨-١٩

[٢٧] . علم اللغة الاجتماعيّ ، د.هدسن/٤٢

[٢٨] –ينظر : نفسه /٤٣.

[٢٩] – علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، ص/١٣٩-١٤٠.

[30] -Suzanne Romaine, Language in Socieety : An Introduction to Socio linguistics Oxford, New York;0xford University Press, 1994). PP.221ff.

[31]- Glyn Williams, Sociolinguistics: A Sociological Critique (London: New York: Routlledge, 1992).

[٣٢] – ينظر دليل السوسيولسانيات، ص/.٢٣

[33]- Linguistic change - Britannica Online Encyclopedia.

[34] - James J. Murphy. Rhetoric in the Middle Ages. p. 33.

[٣٥] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٧٣.

[٣٦] – علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، نشر جامعة الكويت، ١٩٧٣م، ص/٢٧.

[٣٧] – ينظر: أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، طرابلس، ليبيا، ١٩٧٣، ص/٧١.

[٣٨] – ينظر:المصدر نفسه.

[٣٩] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٧٣-١٧٤.

[٤٠] – فى العربية لغة العلوم والتقنية، د. عبدالصبور شاهين، ص/٤٥.

[٤١] – ينظر: أسباب تغير المعنى، د.محمد داود، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

[٤٢] – ينظر: دليل السوسيولسانيات،ص/١٧٤.

[٤٣] – المصدر نفسه، ص/١٧٤-١٧٥.

[٤٤] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٧٥.

[٤٥] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٧٦.

[46] -(Weinreich, 1953, p. 1) .

[٤٧] – ينظر: المصدر نفسه.

[٤٨] – علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، نشر جامعة الكويت، ١٩٧٣م، ص/٢٧.

[٤٩] – ينظر:دليل السوسيولسانيات، ص/١٧٨.

[٥٠] – ينظر: المصدر نفسه.

[٥١] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٨٠.

[٥٢] – ينظر: العربية لغة العلوم والتقنية، د. عبد الصبور شاهين، ص/٥٥.

[٥٣] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٧٦-١٧٧.

[٥٤] – ينظر: اللغة والمجتمع، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة (١٩٧١)، ص/١٠.

[٥٥] – ينظر علم اللغة الاجتماعيّ (مدخل)، ص/١٦٣.

[٥٦] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٧٧

[٥٧] – ينظر: مقالات في تحليل الخطاب، حمَّادي حمود، منشورات كلِّيَّة الآداب والفنون والإنسانيَّات – جامعة منُّوبة، وحدة البحث في تحليل الخطاب ٢٠٠٨م، ص/١٦٦، ١٦٧.

[٥٨] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٧٨-١٧٩.

[59] - Andre Martinet, Economie des changements Phonetiques ; Traite de Phonologie = { Economy of Phonetis Changes } (Berne : A. Francke, {1955}).

[60] - Lafov, Sociolinguistic Patterns, P:275.

[٦١]– سوسيولسانيَّات نهج البلاغة، د. نعمة دهش فرحان الطائيّ، دار المرتضى – بغداد، ٢٠١٣م، ص/٣٤.

[٦٢] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/٢٤.

[٦٣] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٠٥– ١٠٦.

[٦٤] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٠٧.

[٦٥] – ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (المدخل)، ص/١٥٩-١٦٢.

[٦٦] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٦٢– ١٦٣.

[٦٧] – ينظر: المصدر نفسه، ص/١٦٣– ١٦٤.

[٦٨] – المصدر نفسه، ص/١٦٤.

[٦٩] – ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (مدخل): ص/١٨٤.

[٧٠] – ينظر: الكتاب المقدس (سفر قفاة)، الأصحاح/١٢، الآيتان: ٥-٦.

[٧١] – ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ (مدخل)، ص/١٨٦-١٨٧.

[٧٢]– ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع مع تصور مبدئي لمشروع أطلس اللهجات الاجتماعية في مصر، د.محمود أبو زيد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص/١٩٥.

[٧٣] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/١٩١.

[٧٤] – ينظر: المصدر نفسه، ص/٢٦٥.

[75]- Giddens, Sociology, P.158.

[76] - Penelope Exkert and Sally McConnell – Ginet, " Communities of Practices: Where Language, Gender, and Power All Live." In: Hall, Bucholtz and Moonwomon, eds, lbid, P, 90.

[٧٧] – ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/٢٦٧.

Sociolinguistic Theory: Belonging Complex and Its origin

Asst.Prof. Nima Dahash Farhan Al-Tae
University of Baghdad – College of Education
Ibn-Rushd for Human Sciences
Department of Arabic Language

Abstract:

When sociolinguistic became the concern of linguists and sociologists alike, being a fertilized land for cultivation, the need became necessary to suggest a comprehensive sociolinguistic theory which deals with sociolinguistic research. Such theory should become a link between linguistics and sociology. The theory should sort out all the problems and phenomena which have been neglected by the theory. Such investigation resulted in many attempts in two dimensions: on one hand, understanding the sociological aspects of language, and on the other, understanding various linguistic aspects of society. Accordingly, many terms and concepts emerged into existence such as (macro and micro, sociolinguistics) which became centers of gravity within the area of sociolinguistics. Different aspects of sociolinguistic appear and increased in the lessons of the area. Such phenomena became more complicated
with the development of the societies which later became a big impediment in suggesting a more comprehensive theory, characterized by stability according to necessity as the basic principles are unclear.

The most obvious phenomena are language variation and linguistic disparity which cannot be recognized and differentiated clearly and became an area of misunderstanding regarding many sociolinguistic terms. Such terms have been neglected and have not been their due attention. Thus, their views and perspectives became vague, that is why the area requires a thorough investigation to identify many basic concepts in sociolinguistics.